

Distr.: General
30 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 130 من جدول الأعمال المؤقت*
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي التاسع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الذي قدمه رئيس الآلية وفقاً للمادة 32 (1) من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، المرفق 1).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

130821 100821 21-10566 (A)



كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2021 وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

أتشرف بتقديم التقرير السنوي التاسع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المؤرخ 30 تموز/يوليه 2021، إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، عملاً بالمادة 32 (1) من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) كارمل أغويوس
الرئيس

التقرير السنوي التاسع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يعرض هذا التقرير السنوي أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

وقد أنشأ مجلس الأمن الآلية بموجب قراره 1966 (2010) للاضطلاع بالمهام الرئيسية المتبقية لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اللتين أُغلقتا في عامي 2015 و 2017 على التوالي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت الآلية عدداً من الإنجازات الهامة صوب تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بعملها القضائي الأساسي. ورغم استمرار القيود المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وضرورة حماية صحة وسلامة جميع المشاركين في الإجراءات القضائية، أصدرت دوائر الآلية ثلاثة أحكام هامة بها يتماشى مع التوقعات المتعلقة بإنجاز القضايا التي سبق إطلاع مجلس الأمن عليها.

وإضافة إلى ذلك، بنت دائرة الاستئناف في طلب مراجعة حكم شخص مدان، وتقدمت الإجراءات السابقة للمحاكمة بشكل مطرد في قضية أخرى. وصدر العديد من الأوامر والقرارات عن كل من رئيس الآلية، ودائرة الاستئناف، والدائرة الابتدائية، والقضاة المنفردين فيما يتعلق بتلك المسائل وغيرها.

وواصل مكتب المدعي العام التركيز على ثلاث أولويات هي: (أ) الإنجاز السريع للمحاكمات ودعوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وواصل قلم الآلية الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بإدارة فرعي الآلية وتقديم الخدمات لهما، كما قدم الدعم لعمل الدوائر ومكتب المدعي العام.

ولا تزال الآلية تسترشد في أنشطتها برؤية مجلس الأمن لها بوصفها هيكلًا صغيراً مؤقتاً وفعالاً، تتقلص وظائفه وحجمه بمرور الوقت ويضم عدداً قليلاً من الموظفين يتناسب مع وظائفه المحدودة. وتؤدي الآلية اهتماماً خاصاً لمواصلة ترشيد مواردها البشرية وغير البشرية في فرعيها الموجودين في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ولاهاي، هولندا. وعلاوة على ذلك، وتحت إشراف الرئيس، القاضي كارمل أغيوس، ومراعاةً للتوصية ذات الصلة الصادرة في عام 2020 عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقرار مجلس الأمن 2529 (2020)، قامت الأجهزة الثلاثة للآلية بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها بشأن المسائل التي تؤثر عليها من أجل كفاءة التفكير في المستقبل والتخطيط له بطريقة منهجية. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في الإدارة الناجحة أثناء الجائحة، التي ضمنت استمرارية تصريف الأعمال مع حماية موظفي الآلية وغيرهم.

أولا - مقدمة

- 1 - يعرض التقرير السنوي التاسع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أنشطة المؤسسة خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.
- 2 - وتتحمل الآلية، وفقا لولايتها، مسؤولية طائفة واسعة من الأنشطة القضائية المتبقية من كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك إجراء المحاكمات، والبت في الاستئناف على الأحكام الصادرة أو مراجعة الأحكام، والبت في قضايا انتهاك حرمة المحكمة. والآلية مكلفة أيضا بالإشراف على تنفيذ العقوبات؛ ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ وحماية الضحايا والشهود؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وإدارة المحفوظات وحفظها.
- 3 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة تثير تحديات تعرقل عمليات الآلية. وتم تنفيذ تدابير لضمان سلامة جميع المشاركين في الإجراءات القضائية والسماح باستمرار تصريف الأعمال، رغم أنه تعين تعليق الإجراءات في المحكمة بشكل مؤقت. وإضافة إلى ذلك، نعت الآلية القاضي غيبرداو غوستاف كام، الذي وافته المنية في وقت سابق من هذا العام، وهو عضو في هيئة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رانكو ملاديتش. وفي وقت لاحق، تأثرت قضية المدعي العام ضد ماكسيميلين تورينابو وآخرين بوفاة المتهم ماكسيميلين تورينابو.
- 4 - ورغم ذلك، لم تثن هذه التحديات الآلية عن القيام بعملها، حيث أحرزت تقدما استثنائيا صوب تنفيذ ولايتها. وتجدر الإشارة خاصة إلى إصدار ثلاثة أحكام هامة خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير: حكم الاستئناف في قضية ملاديتش، والحكام الابتدائيين في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتفيتش، وفي قضية المدعي العام ضد أنسيلم نزابونيمبا وآخرين (ضد تورينابو وآخرين سابقا) وهي قضية متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم على مستوى الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا، بما في ذلك بعقد جلسة تحضيرية بالحضور الشخصي شارك فيها الطرفان والهيئة القضائية كاملة. وبفضل تلك الإنجازات، تقلص حجم عبء العمل القضائي حاليا ليقصر على القضية المرفوعة على فيليسيان كابوغا ودعاوى الاستئناف المحتملة في قضية ستانيشيتش وسيماتفيتش وقضية نزابونيمبا وآخرين.
- 5 - ويستحق القضاة والموظفون المتقانون في هذه القضايا كل الثناء والتقدير. فيفضل تصميمهم على الحفاظ على الجدول الزمني للقضايا وتغلبهم على العديد من العقبات الناشئة عن الجائحة، تمكّنوا من ضمان التقدم باستمرار وإصدار الأحكام في مواعيدها، مع الاحترام التام لحقوق المتهمين.
- 6 - واستمر التقاضي في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتار يويتش وفيريكا راديتا. وبناء على قرار اتخذه القاضي المنفرد المكلف بالقضية، قام رئيس الآلية في 11 أيار/مايو 2021 بإبلاغ مجلس الأمن بعدم تعاون صربيا (انظر S/2021/452). وفي سياق مستقل، بتت دائرة الاستئناف في طلب ميلان لوكيتش إعادة النظر في إدانته من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- 7 - وأحرزت الآلية تقدما أيضا على مستوى أداء مهامها الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتعقب ما تبقى من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية.

8 - وإضافة إلى ذلك، استمرت الآلية في تطوير إطارها القانوني والتنظيمي باعتماد صيغة منقحة لمدونة قواعد السلوك المهني لمحامي الدفاع أمام الآلية، فضلا عن سياسة منقحة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون المدانين المعوزين في إجراءات ما بعد الإدانة، وسياسة منقحة بشأن تعيين أصدقاء المحكمة من المحققين والمدعين العامين ودفع أجورهم في الإجراءات أمام الآلية.

9 - وواصل مكتب المدعي العام جهوده الرامية لتحديد أماكن من تبقى من الهاربين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولإلقاء القبض عليهم، وكذلك لدعم السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا وبوغوسلافيا السابقة، ورصدها وإسداء المشورة إليها.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية

ألف - التنظيم

10 - في القرار 1966 (2010)، قرر مجلس الأمن أن تعمل الآلية لفترة مبدئية مدتها أربع سنوات اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2012. وقرر المجلس كذلك أن يُجري استعراضات دورية للتقدم الذي تحرزته الآلية في أداء عملها، بما في ذلك التقدم الذي تحرزته في إنجاز وظائفها، وأن تواصل الآلية عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد كل استعراض، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

11 - وتتكون الآلية، وفقا للمادة 3 من نظامها الأساسي، من فرعين. إذ تولى فرعها في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، المهام التي ورثتها عن المحكمة الجنائية الدولية في رواندا، وبدأ عمله في 1 تموز/يوليه 2012. أما فرعها في لاهاي، بهولندا، الذي يُعنى بالمهام التي ورثتها عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد بدأ عمله في 1 تموز/يوليه 2013. وعملاً بالمادة 4 من النظام الأساسي، تتألف الآلية من ثلاثة أجهزة تقدم خدماتها لفرعَي الآلية هي: (أ) الدوائر التي يمكن أن يعين منها قضاة منفردون، وتُشكّل منها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف حسب الحاجة؛ (ب) والمدعي العام؛ (ج) وقلم الآلية.

12 - ويرأس كل جهاز مسؤول رئيسي متفرغ مشترك بين الفرعين. ويوجد مقر رئيس الآلية في لاهاي، في حين يوجد مقر المدعي العام ورئيس القلم في أروشا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المسؤولون الرئيسيون هم رئيس الآلية، القاضي كارمل أغويس (مالطة)، والمدعي العام سيرج براميرتر (بلجيكا)، ورئيس القلم أبو بكر تامبادو (غامبيا)، الذي عينه الأمين العام اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020. وتستمر فترات الولاية الحالية للمسؤولين الرئيسيين الثلاثة إلى غاية 30 حزيران/يونيه 2022.

13 - وتنص المادة 8 من النظام الأساسي على أن يكون لدى الآلية قائمة تتضمن 25 قاضياً مستقلاً يمارسون مهامهم عن بُعد قدر المستطاع، وحسبما يقرره الرئيس. ولا يتلقى قضاة الآلية أي أجر عن إدراجهم في قائمة القضاة، بل يتقاضون تعويضات فقط عن الأيام التي يؤديون فيها المهام التي يكلفهم بها الرئيس.

14 - وإضافة إلى ذلك، وعملاً بالسلطة التقديرية الممنوحة للرئيس بموجب المادة 12 (2) من النظام الأساسي، واصل الرئيس تعيين قضاة مناوبين في فرع أروشا. وبتكليف بالتناوب قاضيين يقيمان في جمهورية تنزانيا المتحدة، حقق الرئيس أقصى قدر ممكن من الكفاءة وخفض التكاليف.

15 - وكما ذكر أنفا، عكّرت صفو الفترة المشمولة بالتقرير وفاة القاضي غيبرداو غوستاف كام (بوركينيا فاسو) يوم 17 شباط/فبراير 2021. وكان القاضي كام قد أدى اليمين لشغل منصب قاض في الآلية في أيار/مايو 2012 وعمل بامتياز في إطار عدة قضايا كانت آخرها إجراءات الاستئناف في قضية ملاديتش. وتمثل وفاته خسارة فادحة للآلية وللعدالة الدولية بشكل أعم. وقد بدأ الأمين العام عملية تعيين قاض ليحل محل القاضي الراحل كام وفقا للمادة 10 (2) من النظام الأساسي، وتتطلع الآلية إلى أن تضم مجددا مجموعة كاملة من القضاة تتألف من 25 قاضيا.

16 - وتتألف تشكيلة قائمة القضاة الحالية من القضاة الآتي ذكرهم (بالترتيب حسب الأسبقية): القاضي كارمل أغويوس، الرئيس (مالطة)، والقاضي تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، والقاضي جون - كلود أنطونتي (فرنسا)، والقاضي جوزيف إ. تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي وليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي لي غ. موثوغا (كينيا)، والقاضي ألفونس م. م. أوري (هولندا)، والقاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، والقاضية فلورانس ريتا أري (الكاميرون)، والقاضي فاعن بروسي جونسين (الدانمرك)، والقاضي ليو داكون (الصين)، والقاضية بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا)، والقاضية أميناتا لوييس رونيني نغوم (زيمبابوي/غامبيا)، والقاضي سيون كي بارك (جمهورية كوريا)، والقاضي خوسيه ريكاردو دي برادا سولايسا (إسبانيا)، والقاضية غراسيالا سوسانا غاتي سانتانا (أوروغواي)، والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستيا روسا (البرتغال)، والقاضي سيمور بانتون (جامايكا)، والقاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا (أوغندا)، والقاضي يوسف أكسار (تركيا)، والقاضي مصطفى البعاج (المغرب)، والقاضي مهاندريسوا إدموند رانديانيرينا (مدغشقر)، والقاضية كلاوديا هوفر (ألمانيا)، والقاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

17 - ولكن للأسف، حالت الجائحة دون أن تعقد الآلية جلسة عامة بالحضور الشخصي للقضاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدلا من ذلك، عقد القضاة جلسة عامة عن طريق إجراء خطي بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2020. ونتيجة لاستمرار القيود المفروضة على السفر ليس من المرجح أيضا تنظيم جلسة بالحضور الشخصي في وقت لاحق من عام 2021. غير أن الآلية تستكشف حاليا الخيارات المتاحة لعقد أول جلسة عامة افتراضية لها في وقت لاحق من هذا العام. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة للتفاعل بشكل مباشر بين القضاة باستخدام منصة آمنة قام بتطويرها داخليا قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات التابع للآلية.

باء - الإطار القانوني والتنظيمي

18 - ينظم أنشطة الآلية إطار قانوني وتنظيمي يتألف من النظام الأساسي للآلية، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بها، وغير ذلك من القواعد والأنظمة والتوجيهات والإجراءات والسياسات الداخلية.

19 - وعملاً بالمادة 13 من النظام الأساسي، يجوز لقضاة الآلية البت في اعتماد تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ويبدأ سريان أي تعديلات من هذا القبيل عند اعتمادها من قبل قضاة الآلية ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وفي الفترة الممتدة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، عُقدت جلسة عامة عن طريق إجراء خطي وفقا للمادة 13 (2) من النظام الأساسي. واستنادا إلى تقرير لجنة القواعد، اعتمد القضاة تعديلات على القواعد 2 (التعريف) و 23 (ألف) (مهام الرئيس) و 56 (جيم) (الأمر الموجه إلى الدول لتقديم مستندات). وفي 9 كانون الأول/أكتوبر

ديسمبر 2020، أطلع رئيسُ الآلية أغيوس مجلس الأمن على هذه التعديلات. ويمكن الاطلاع على التعديلات في النسخة المنقحة للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتاحة للجمهور على الموقع الشبكي للآلية.

20 - وفي 14 أيار/مايو 2021، اعتمد رئيس القلم صيغة منقحة لمدونة قواعد السلوك المهني لمحامي الدفاع أمام الآلية، توضّح أكثر أمورا من بينها الالتزامات المهنية لمحامي الدفاع وموظفي الدعم، وتستحدث إجراء أمنا وموثوقا للسماح للمشتكين المحتملين بتقديم شكاوى دون الكشف عن هويتهم. وقبل ذلك في 12 نيسان/أبريل 2021، وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أصدر رئيس القلم أيضا سياسة منقحة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون المدانين المعوزين في إجراءات ما بعد الإدانة، وسياسة منقحة بشأن تعيين أصدقاء المحكمة من المحققين والمدعين العامين ودفع أجورهم في الإجراءات أمام الآلية، وبذلك اكتمل استعراض قلم الآلية لإطار الأجور الخاص بالآلية.

جيم - مجلس تنسيق الآلية

21 - عملا بالمادة 25 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتكون مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، ويجتمع المجلس عند اللزوم لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. وتحت إشراف الرئيس، اجتمع المجلس بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة مواضيع شاملة، منها مسائل الميزانية وكيفية التعامل مع الجائحة. وشكّل المجلس أيضا منبرا مفيدا وفعالا لزيادة تكثيف التواصل والتعاون بين الأجهزة.

دال - لجنة القواعد

22 - تقدم لجنة القواعد التابعة للآلية تقريرا سنويا يتضمن مقترحات لتعديل القواعد. وتتألف العضوية القضائية للجنة القواعد من القاضي بيرتون هول (الرئيس)، والقاضي سيون كي بارك، والقاضية غراسيالا سوسانا غاتي سانتانا، ومن الرئيس باعتباره عضوا بحكم منصبه. أما الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويت فهم ممثلو المدعي العام ورئيس القلم ورابطة محامي الدفاع العاملين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. واستنادا إلى تقرير لجنة القواعد الصادر في أيلول/سبتمبر 2020، اعتمدت الجلسة العامة للقضاة التعديلات على القواعد 2 و 23 (ألف) و 56 (جيم) المشار إليها أعلاه في كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثالثا - الأنشطة التي اضطلع بها الرئيس والدوائر

ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

23 - الرئيس هو المسؤول المؤسسي للآلية وسلطتها العليا، ويتولى المسؤولية عن تنفيذ ولايتها بشكل عام. وهو يكلف القضاة بالنظر في القضايا، ويرأس دائرة الاستئناف، ويضطلع بمهام أخرى محددة في النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشرف الرئيس أغيوس على أعمال الآلية وعلى التقدم الذي أحرزته مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال وتدارك أي تأخير قد يحدث بسبب الجائحة. وفي هذا السياق، واصل الرئيس إعطاء الأولوية لإنجاز الإجراءات القضائية الجارية حاليا في

الآلية، بفعالية ونزاهة وفي الوقت المناسب؛ ومواءمة الممارسات والإجراءات المتبعة بين فرعي الآلية؛ ورفع معنويات الموظفين ومستوى أدائهم.

25 - وللأسف، لم يتمكن الرئيس أغويوس من زيارة فرع أروشا شخصياً منذ بداية الجائحة. غير أنه وعياً منه بضرورة البقاء على اتصال بالموظفين في هذه الأوقات العصيبة، عقد ثلاثة اجتماعات مفتوحة افتراضية مع الموظفين في جميع مراكز عمل الآلية، إلى جانب المسؤولين الرئيسيين الآخرين، وتشاور بانتظام مع اتحاد الموظفين. وقام المسؤولون الرئيسيون أيضاً بتعميم رسائل مشتركة على الموظفين لإطلاعهم على التدابير التي تعتمد عليها الآلية للتصدي للجائحة وعلى غيرها من المسائل المثيرة للانتشغال. واستكمالاً لهذه الجهود، عقد رئيس القلم جلسات إعلامية تطرّق خلالها إلى أسئلة عملية أكثر طرحها الموظفون بشأن مسؤولياته.

26 - ولم يتمكن الرئيس أغويوس كذلك من السفر إلى رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة للتواصل مباشرة مع شعوبها والسلطات الحكومية المعنية فيها. ولكنه شارك في مراسم إحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في سريريبييتسا وفي مراسم إحياء الذكرى السنوية السابعة والعشرين للإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد شعب التوتسي في رواندا، وذلك من خلال رسالتين بالفيديو موجّهتين إلى الضحايا والجمهور عموماً.

27 - وامتثل الرئيس أغويوس للشروط المتعلقة بإبلاغ الأمم المتحدة حيث قام بتقديم تقارير دورية في مواعيدها وحسب الاقتضاء. وقدم التقرير السنوي الثامن للآلية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في 30 تموز/يوليه 2020 (A/75/276-S/2020/763)، وقدم إحاطة إلى الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتم تقديم الإحاطة عن طريق التداول بالفيديو بسبب استمرار الجائحة. وقدم التقريران نصف السنين السابع عشر والثامن عشر عن التقدم الذي أحرزه عمل الآلية إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1119) وفي أيار/مايو 2021 (S/2021/487)، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، قدم الرئيس أغويوس إحاطة إلى المجلس وإلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، عن طريق التداول بالفيديو أيضاً، في كانون الأول/ديسمبر 2020 وفي حزيران/يونيه 2021. وأثناء الإحاطتين، شارك الرئيس أيضاً في العديد من الاجتماعات الثنائية مع ممثلي الدول الأعضاء ومع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

28 - وواصل الرئيس تنسيق عمل الدوائر وتكليف القضاة بمهام قضائية، بهدف ضمان كفاءة العمل وتوزيعه على نطاق واسع وتحقيق الاستفادة على أفضل وجه من الخبرات القضائية المتنوعة للقضاة. وعمل أيضاً عن كثب مع قيادة قسم الدعم القانوني للدوائر من أجل تعزيز التقيد بالمواعيد والفعالية من حيث التكلفة بوجه عام في أداء الدوائر. وقام الرئيس بذلك في إطار المراعاة التامة للحقوق في محاكمة عادلة، وكذلك للجدول الزمنية لإنجاز القضايا المحددة سابقاً، ولأهمية تقادي المزيد من التأخير نتيجة للقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19.

29 - وظل الإشراف على تنفيذ العقوبات من المجالات الرئيسية المندرجة ضمن مسؤوليات الرئيس وفقاً للمادة 25 (2) من النظام الأساسي للآلية. وبالتشاور مع قضاة آخرين، وعملاً بما تقتضيه المادة 150 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أصدر الرئيس أغويوس العديد من الأوامر والقرارات المتعلقة بطلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية. وبذلك، واصل تطوير الاجتهاد القضائي المتعلق بالمعايير العامة التي ينبغي النظر فيها عند تحديد ما إذا كان ينبغي

الموافقة على هذه الطلبات. وأصدر الرئيس أيضا قرارات تحدد الدول المكلفة بتنفيذ الأحكام التي ينبغي أن يقضي فيها الأشخاص المدانون مدة عقوبتهم.

30 - وإدراكاً من الرئيس أغيوس لاستمرار الأوضاع الصعبة التي يمر بها السجناء خلال الجائحة، استمر في طلب من الدول المكلفة بتنفيذ الأحكام إبلاغه بمعلومات مستكملة دورية بشأن الوضع العام في السجون المعنية وبشأن التدابير المحددة المتخذة لتقاضي احتمال تعرّض الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية للإصابة بفيروس كوفيد-19. وتعرب الآلية عن امتنانها للتقارير الواردة وللجهود التي بذلتها الدول المكلفة بتنفيذ الأحكام لضمان سلامة الأشخاص المدانين، ولا سيما نظراً إلى العبء الإضافي الذي تحملته الدول نتيجة لمقتضيات الإبلاغ. واعتمدت الآلية أيضاً خطة استجابة لجائحة كوفيد-19 تضمنت التدابير التي كانت متأهبة لاتخاذها في حالة حدوث إصابة بفيروس كوفيد-19 أو تفش عام للفيروس في أحد السجون.

باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تكليف 12 قاضياً مدرجين في قائمة القضاة بأداء مهام قضاة منفردين للنظر في الطلبات الناشئة في أي من الفرعين. وتتعلق تلك الطلبات في المقام الأول بالمساعدة المقدمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وطلبات الاطلاع على المعلومات السرية، وتغيير تدابير الحماية، والكشف عن معلومات التبرئة، ومزاعم انتهاك حرمة المحكمة، وشهادات الزور، والتغييرات في تصنيف الملفات المودعة. وإجمالاً، أصدر القضاة المنفردون 181 قراراً وأمرأً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى 30 حزيران/يونيه 2021، نظر القضاة المنفردون في ثمانين مسألة معلقة متصلة بادعاءات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة وشهادات زور، وفي طلبات متصلة بتدابير حماية الضحايا والشهود، وفي مسائل متصلة بأصول وحسابات مصرفية مجمدة.

32 - وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن قاضياً منفرداً أجرى المحاكمة في قضية نزابونيمبا وآخرين، التي انطلقت في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 مع المرافعة الافتتاحية للدعاء. وفي 15 آذار/مارس 2021، بدأت مرافعات الدفاع. وبعد وفاة تورينابو في 18 نيسان/أبريل 2021، أغلقت الدعوى المقامة ضده في 19 نيسان/أبريل 2021. وصدر الحكم الابتدائي في 25 حزيران/يونيه 2021. وأدان القاضي المنفرد أوغستين نغيراباتواري، وأنسليم نزابونيمبا، وجان دوديوه نداغيجيمانا، وماري روز فانهاك حرمة المحكمة بسبب محاولة التأثير على الشهود. وأدين نغيراباتواري أيضاً بتهمة انتهاك حرمة المحكمة بسبب مخالفة أوامر المحكمة. وأصدر القاضي المنفرد حكماً ببراءة ديك برودونس مونيثولي من تهمة واحدة بانتهاك حرمة المحكمة متعلقة بمخالفة أوامر المحكمة. وحُكم على نغيراباتواري بالسجن لمدة عامين. أما نزابونيمبا ونداغيجيمانا وفانهاك، فقد حُكم عليهم بالسجن للمدة التي قضوها في الحبس الاحتياطي والتي تفوق 11 شهراً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر القاضي المنفرد 78 قراراً وأمرأً ذات صلة بسير المحاكمات.

33 - واستمر التقاضي في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد يونيتش وراديتا طوال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. وفي 16 نيسان/أبريل 2021، أصدر القاضي المنفرد قراراً خلص فيه إلى أن صربياً لم تمتثل للالتزاماتها بموجب المادة 28 من النظام الأساسي باعتقال المتهمين ونقلهم إلى الآلية، وطلب إلى رئيس الآلية إخطار مجلس الأمن بذلك. وأكد القاضي المنفرد أن الالتزام بالتعاون يشمل قضايا انتهاك حرمة

المحكمة وأنه يُعَلَّب على أي عائق قانوني داخلي. وتلبية لهذا الطلب، أبلغ الرئيس عن صربيا بسبب عدم تعاونها مع الآلية في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة 11 أيار/مايو 2021 (S/2021/452).

جيم - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الدوائر الابتدائية

34 - في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في 30 حزيران/يونيه 2021. وخلصت الدائرة الابتدائية إلى أن ستانيشيتش وسيما توفيتش مسؤولان عن المساعدة والتحصين على ارتكاب جريمة القتل، باعتبارها تشكل انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب وجريمة ضد الإنسانية، وجرائم الترحيل والنقل القسري والاضطهاد، بوصفها جرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبتها القوات الصربية عقب الاستيلاء على مدينة بوسانسكي شاماتش في نيسان/أبريل 1992. وحُكِّم على كل منهما بالسجن لمدة 12 سنة. وقد صدرت تلك الأحكام عقب اختتام جلسة الاستماع لشهود الدفاع التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وانتهاء مرحلة تقديم أدلة الإثبات في القضية في 23 شباط/فبراير 2021، وتقديم مذكرات المحاكمة النهائية في 12 و 13 آذار/مارس 2021، والاستماع إلى المرافعات الختامية خلال الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل 2021. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية 43 قراراً وأمرأً تتعلق عدد منها بحماية الشهود وطلبات الاطلاع على المواد السرية وقبول الأدلة والإفراج المؤقت.

35 - وفي قضية كابوغا، وعقب مثوله لأول مرة أمام المحكمة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وافقت الدائرة الابتدائية في 24 شباط/فبراير 2021 على طلب الادعاء تعديل لائحة الاتهام، وسُجِّلت هذه الموافقة في 1 آذار/مارس 2021. وبموافقة الطرفين، عقدت الدائرة الابتدائية جلسة تحضيرية عن طريق إجراء خطي خلال الفترة الفاصلة بين 9 آذار/مارس و 6 نيسان/أبريل 2021، حيث اقتضت القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة والشواغل المتعلقة بصحة كابوغا عقد تلك الجلسة بوسائل بديلة. وعقدت الدائرة كذلك جلسة تحضيرية بالحضور الشخصي في 1 حزيران/يونيه 2021. ولا يزال كابوغا محتجزاً في فرع لاهاي بعد نقله إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل إخضاعه لفحص طبي. وقد قدم خبير طبي مستقل تقريره في 18 حزيران/يونيه 2021، والمسألة معروضة حالياً على الدائرة الابتدائية لكي تنظر فيها.

دال - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها دائرة الاستئناف

36 - أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية ملاديتش في 8 حزيران/يونيه 2021 حيث رفضت الطعنين المقدمين من راتكو ملاديتش ومن الادعاء في الحكم الذي أصدرته في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 دائرة ابتدائية تابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهكذا أكدت دائرة الاستئناف إدانات ملاديتش بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والاضطهاد، والإبادة، والقتل العمد، والترحيل وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية (النقل القسري) بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وكذلك جرائم القتل العمد، والترويع، والهجمات غير المشروعة على المدنيين وأخذ الرهائن، بوصفها انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وأكدت دائرة الاستئناف أيضاً الحكم بالسجن مدى الحياة الصادر عن الدائرة الابتدائية. وإضافة إلى النطق بهذا الحكم، قامت دائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بعقد جلسة الاستئناف في 25 و 26 آب/أغسطس 2020، وأصدرت 28 أمراً وقراراً.

37 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، رفضت دائرة الاستئناف الالتماس الذي قدمه ميلان لوكيتش في 1 أيلول/سبتمبر 2020 لإعادة النظر في الحكم الصادر بحقه وتعيين محام للدفاع عنه. وكان لوكيتش قد طلب مراجعة الحكم الصادر بحقه وعقوبة السجن المؤبد التي فرضتها عليه دائرة ابتدائية بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في 20 تموز/يوليه 2009، وقد أكدت هذا الحكم دائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2012.

رابعاً - الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام⁽¹⁾

ألف - مقدمة

38 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام التركيز على ثلاث أولويات هي: (أ) الإنجاز السريع للمحاكمات ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

39 - ويسترشد المكتب، في تسيير أعماله، بأراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين في جملة مواضع منها القراران 2256 (2015) و 2529 (2020). وقد واصل المكتب تنفيذ سياسة "المكتب الواحد" لزيادة ترشيد العمليات وتخفيض التكاليف.

40 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق المكتب نتائج هامة نحو إتمام ما تبقى من محاكمات ودعاوى استئناف، حيث ضمن إدانة المتهمين في ثلاث قضايا. ففي قضية ملاديتش، رفضت دائرة الاستئناف دعاوى الاستئناف التي قدمها الدفاع وأكدت الإدانات الصادرة أثناء المحاكمة الابتدائية وعقوبة السجن مدى الحياة. وفي محاكمة نزابونيمبا وآخرين، قبل القاضي المنفرد إلى حد كبير الأدلة والحجج التي قدمها الادعاء، وأدان أربعة من المتهمين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وأخيراً، في إعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، أدانت الدائرة الابتدائية كلا المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وتبرهن تلك الأحكام على أن من ارتكبوا جرائم تقع في إطار اختصاص الآلية سيحاسبون عليها. ويعرب المكتب عن امتنانه لجميع الذين قدموا الدعم للدعاوى التي رفعها، ولا سيما الشهود والمجتمع الدولي.

باء - المحاكمات ودعاوى الاستئناف

41 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهى مكتب المدعي العام إجراءات المحاكمة الابتدائية في قضيتين وإجراءات الاستئناف في قضية واحدة. وفي قضية كابوغا، أجرى الادعاء على وجه السرعة مزيداً من التحقيقات والأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة عقب القبض على هذا الهارب من العدالة في أيار/مايو 2020، وهو يقيد بالجدول الزمني القضائي لبدء المحاكمة. وتبين تلك النتائج أن المكتب يواصل اتخاذ جميع الخطوات التي تتدرج في نطاق صلاحياته لتتجهل بإنجاز الإجراءات القضائية المخصصة بموجب اختصاص الآلية عملاً بالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية (قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، المرفق 1).

(1) يتضمن هذا الفرع آراء المدعي العام للآلية.

42 - وفي 8 حزيران/يونيه 2021، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية ملاديتش. وأكدت دائرة الاستئناف النتائج التي توصلت إليها الدائرة الابتدائية من جميع النواحي تقريبا، ورفضت أسس الطعن التي قدمها الدفاع برمتها. وتم تأكيد إدانات ملاديتش بارتكاب ما يلي: (أ) قيادة حملات تطهير عرقي في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك بين عامي 1992 و 1995؛ (ب) وقيادة مجموعة من الجرائم التي استهدفت السكان المدنيين أثناء حصار سراييفو؛ (ج) وأخذ حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة كرهائن واستخدامهم كدروع بشرية؛ (د) واستخدام القوات الخاضعة لقيادته لارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد السكان المسلمين البوسنيين في سربرينيتسا. وأكدت دائرة الاستئناف كذلك الحكم الصادر بحق ملاديتش بالسجن مدى الحياة. وتؤكد الأحكام الابتدائية وأحكام الاستئناف في هذه القضية جسامة الجرائم التي ارتكبتها ملاديتش والمسؤولية الفردية الهائلة التي يتحملها بوصفه أرفع قائد عسكري صربي بوسني رتبةً نتيجة لاستخدام سلطته عمدا لمهاجمة مدنيين أبرياء. ويدعو مكتب المدعي العام المسؤولين في يوغوسلافيا السابقة وفي جميع أنحاء العالم إلى الكشف عن حقيقة الجرائم التي ارتكبتها ملاديتش وإلى إدانة الاستمرار في تجديده.

43 - وفي 25 حزيران/يونيه 2021، أصدر القاضي المنفرد حكمه في قضية نزابونيمبا وآخرين. وأدين أربعة من المتهمين، هم أوغستين نغيراباتواري، وأنسيلم نزابونيمبا، وجان دوديوه نداغيجيماننا، وماري روز فاتوما، بانتهاك حرمة المحكمة بسبب محاولة التأثير على الشهود. وأدين نغيراباتواري أيضا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لمخالفة الأوامر القضائية المتعلقة بحماية الشهود. وتمت تبرئة المتهم ديك برودونس مونيشولي من تهمة واحدة بانتهاك حرمة المحكمة متعلقة بمخالفة أوامر المحكمة. وحُكم على نغيراباتواري بالسجن لمدة عامين، بينما حُكم على المتهمين الآخرين بالسجن لمدة 11 شهرا. ويشعر مكتب المدعي العام بالرضا لقبول القاضي المنفرد الأدلة التي قدمها الادعاء على أن المدانين الأربعة بذلوا جهودا بشكل منظم للغاية، مستخدمين موارد مالية وقرها نغيراباتواري من السجن، للتلاعب بالشهود والتأثير عليهم بشكل غير ملائم وحملهم على التراجع عن أقوالهم بهدف استخدام الشهادات في دعوى مراجعة الحكم الصادر ضد نغيراباتواري التي انتهت، مما أدى إلى التدخل في سير العدالة. وسيستعرض الادعاء الحكم الابتدائي من حيث التبرئة والعقوبات المفروضة، وسيحدد ما إذا كانت هناك أسباب وجيهة تبرر الاستئناف. ويشير المكتب إلى أن فعالية التحقيق والمقاضاة في جرائم انتهاك حرمة المحكمة مسألة ضرورية لحماية الشهود والحفاظ على سلامة الإجراءات التي تقوم بها الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسيواصل المكتب تنفيذ الولاية الموكلة له في هذا الصدد بموجب المادة 1 (4) من النظام الأساسي للآلية.

44 - وفي 30 حزيران/يونيه 2011، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش. وأدين يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهما مسؤولان رفيعا المستوى سابقان في دائرة أمن الدولة في جمهورية صربيا، بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أثناء حملات التطهير العرقي التي قامت بها القوات الصربية البوسنية في عام 1992. وحُكم على كليهما بالسجن لمدة 12 سنة. وأحاط مكتب المدعي العام علما بأن الدائرة الابتدائية قد خلصت إلى وجود عمل إجرامي مشترك، تضمن المشاركون فيه عددا من كبار القادة في صربيا وجمهورية صربسكا والمناطق الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي، منذ آب/أغسطس 1991 على أقل تقدير لإخراج غير الصرب قسراً ونهائياً من الأراضي التي يطالب بها صرب البوسنة بارتكاب جرائم. وكان ستانيشيتش وسيماتوفيتش على علم بهذا العمل الإجرامي المشترك، وقد قدما عن علم مساعدات عملية على ارتكاب جرائم القتل والترحيل والنقل

القسري والاضطهاد. وسيستعرض الادعاء الحكم الابتدائي من حيث التهم التي لم يتم إثباتها والعقوبات المفروضة، وسيحدد ما إذا كانت هناك أسباب وجيهة تبرر الاستئناف.

45 - أما في قضية كابوغا، فيركز الادعاء بشكل تام على الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة وعلى ضمان استعداده لبدء المحاكمة. وفي 24 شباط/فبراير 2021، وافقت الدائرة الابتدائية على الطلب الذي قدمه الادعاء لتعديل لائحة الاتهام. وبترشيد التغييرات المدخلة وتوضيحها وبيان تفاصيلها، ستساعد لائحة الاتهام المعدلة على التعجيل بإنجاز المحاكمة مع الكشف في الوقت نفسه عن حجم الجرائم التي ارتكبتها كابوغا وعن مسؤوليته الجنائية المزعومة. والأهم من ذلك هو أن التعديلات التي أدخلها الادعاء قد كشفت عن حوادث محددة متعلقة بالعنف الجنسي يُتهم بها كابوغا الآن. وقد رأى مكتب المدعي العام أن الكشف صراحة عن جرائم العنف الجنسي المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية والأضرار الخاصة التي عانت منها النساء والفتيات مسألة ذات أهمية حيوية.

46 - ويظل الادعاء ملتزماً باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بإنجاز جميع الإجراءات، وفقاً لتوجيهات الدوائر المعنية. ويظل مكتب المدعي العام ملتزماً أيضاً باستخدام موارده المحدودة بمرونة لكي يتحمل بكفاءة جميع المسؤوليات التي تقع ضمن نطاق ولايته.

جيم - الهاربون من العدالة

47 - بعد اعتقال فيليسيان كابوغا وتأكيد خبر وفاة أوغستين بيزيماننا، يكون مكتب المدعي العام قد كشف موضع اثنين من الهاربين الرئيسيين الثلاثة الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وحتى الآن، لا يزال من بين الطلقاء بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي، وأحد الهاربين الرئيسيين إلى جانب خمسة هاربين آخرين، من بينهم فولجانس كاييشيما. ويتتبع المكتب قرائن مهمة بشأن أولئك الهاربين، وهو بصدد تنفيذ استراتيجيات خاصة بكل واحد منهم.

48 - ولا يزال أكبر تحد يواجهه المكتب على مستوى تعقب من تبقى من الهاربين يكمن في عدم تعاون الدول الأعضاء بفعالية وبسرعة. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن كاييشيما لا يزال طليقاً بسبب عدم تعاون جنوب أفريقيا. ولم تتحسن الحالة بعد، إذ لم يتلق المكتب حتى الآن رداً على آخر طلب مساعدة قدمه للحصول على معلومات هامة وتتطلب رداً عاجلاً وذلك بعد مرور نصف عام على تقديم طلبه. ويعتزم المدعي العام السفر إلى بريتوريا في أقرب وقت ممكن لإجراء مشاورات عاجلة من أجل إيجاد حلول لهذه التحديات المستمرة. ويكرر المكتب الطلب الذي سبق أن قدمه إلى سلطات جنوب أفريقيا بدعوتها إلى تحسين مستوى تعاونها بإنشاء فرقة عمل تنفيذية يمكنها أن تتعاون مباشرة مع فريق التعقب التابع للمكتب وأن تتفقد المهام التي يطلبها منها على وجه السرعة.

49 - ويواصل المكتب إجراء تحقيقات لتحديد موقع مبيرانيا، ويلتمس تعاون عدد من الشركاء في إطار هذه الجهود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاعل المكتب مجدداً مع سلطات زمبابوي. ويعرب المكتب عن تقديره لتلك السلطات التي أكدت مجدداً التزامها بالتعاون معه بشكل كامل وفعال. وأجرى المكتب مناقشات مثمرة مع فرقة العمل التي أنشأتها حكومة زمبابوي للمساعدة في تحقيقات المكتب، وقد أحال المكتب بالفعل مجموعة أخرى من الطلبات التي يتوقع تلبيتها بسرعة واستفاضة. ويتوقع فريق التعقب التابع للمكتب العودة إلى هاراري بشكل منتظم لمواصلة التحقيق، ويتوقع من المدعي العام أن يزور هاراري في وقت لاحق من هذا العام لإجراء مشاورات رفيعة المستوى.

50 - وسيواصل المكتب التفاعل مباشرةً مع السلطات الوطنية من أجل كفالة الاستجابة على وجه السرعة لطلبات المساعدة التي يُقدّمها. ويكتسي تعاون الدول الأعضاء بشكل كامل وفعال مع المكتب أهمية حاسمة لإلقاء القبض على من تبقى من الهاربين في أقرب وقت ممكن. ويكرر المكتب تأكيد أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تعرض مكافأة مالية تصل قيمتها إلى 5 ملايين دولار لمن يقدمون معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على أحد الهاربين من العدالة.

دال - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

51 - لا تزال المحاكمات الوطنية تتسم بأهمية بالغة في تحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا وبوغوسلافيا السابقة. وتمشيا مع استراتيجيتي إنجاز أعمال المحكمتين، وقراري مجلس الأمن 1966 (2010) و 2256 (2015) والنظام الأساسي للآلية، كُلف مكتب المدعي العام بتقديم المساعدة والدعم لإجراء محاكمات وطنية لمرتكبي هذه الجرائم. وفي البلدان المتأثرة، تعد المحكمة الفعالة لمرتكبي تلك الجرائم شرطا أساسيا لإرساء سيادة القانون والحفاظ عليها، وإظهار حقيقة ما حدث، وتشجيع المصالحة. وتقوم دول ثالثة أيضاً بمحاكمة متهمين موجودين في أراضيها على الجرائم المرتكبة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة.

52 - وواصل مكتب المدعي العام جهوده، في حدود الموارد المتاحة له، لدعم السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا وبوغوسلافيا السابقة، ورصدها وإسداء المشورة إليها. ويقوم المكتب حواراً متواصلًا مع نظرائه، ويتخذ مجموعة متنوعة من المبادرات لمساعدة قطاعات العدالة الجنائية الوطنية وبناء قدراتها. ويُعرب المكتب عن امتنانه العميق لشركائه على توفير الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أنواع الدعم من أجل مساندة جهود المكتب في مجالي بناء القدرات والتدريب.

53 - وقد تواصل تنفيذ مشروع دعم المساءلة المحلية على جرائم الحرب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق المشروع نتيجة هامة بنقل إلى سلطات الجبل الأسود ملف تحقيق بشأن أكثر من 15 مشتبهاً بهم يُعتقد أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم خطيرة، من بينها القتل العمد والتعذيب والاستعباد الجنسي والاعتصاب. وسيواصل المشروع تقديم الدعم القانوني والإثباتي للسلطات لفتح التحقيقات وإعداد لوائح الاتهام ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تزويد السلطات الوطنية بإمكانية الحصول على الأدلة والمعلومات استجابةً لعدد كبير من الطلبات. وفيما يتعلق برواندا، تلقى المكتب وجّهز 14 طلباً للمساعدة وردت من سبع دول أعضاء. وفي المجموع، سلّم المكتب ما يزيد على 14 000 وثيقة تضم أكثر من 210 000 صفحة من الأدلة. وإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب مذكرة تتعلق بطلب للمساعدة. وفيما يتعلق ببوغوسلافيا السابقة، تلقى المكتب 269 طلباً للمساعدة من ست دول أعضاء ومنظمتين دوليتين. وورد نحو 109 طلبات مساعدة من السلطات في البوسنة والهرسك، وطلبان من كرواتيا، وستة طلبات من صربيا. وفي المجموع، سلّم المكتب ما يزيد على 16 500 وثيقة، تضم حوالي 262 000 صفحة من الأدلة، و 149 تسجيلاً سمعياً بصرياً. وإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب تسع مذكرات تتعلق بطلبات بشأن تغيير تدابير حماية الشهود، ومذكرة واحدة تتعلق بتأكيد تدابير حماية الشهود.

55 - وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادةً كبيرة في طلبات المساعدة التي تلقاها المكتب. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الطلبات الواردة في فرع لاهاي من 111 طلباً في عام 2013 إلى 383 طلباً في عام 2020، وتبرهن هذه الزيادة الكبيرة في عدد الطلبات على أهمية الدعم الذي يقدمه المكتب للمحاكمات الوطنية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

خامسا - الأنشطة التي اضطلع بها قلم الآلية

56 - واصل قلم الآلية تقديم خدمات الدعم القضائي، وسائر خدمات الدعم الإداري والقانوني والسياساتي والدبلوماسي والدعم المتعلق بالميزانية لعمليات الآلية.

ألف - الميزانية والإدارة والملاك الوظيفي والمرافق

57 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 249/75، أن تخصص للحساب الخاص للآلية مبلغاً إجماليه 97 519 900 دولار لعام 2021.

58 - ونفذت الآلية ما قرره الجمعية العامة⁽²⁾ بشأن تخفيض الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة، وسفر الموظفين، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، وهي تواصل العمل بنشاط على تقليص نفقاتها الإجمالية لتقتصر على ما يقتضيه الاضطلاع بالمهام الموكلة لها.

59 - ومع أن ميزانية عام 2021 كانت تتوقع في الأصل إنجاز أهم الإجراءات القضائية في كلا الفرعين خلال الربع الأول من العام، تسببت القيود المتصلة بالجائحة في بعض التأخيرات. ولحسن الحظ، تمكنت الآلية من تقليص حالات التأخير إلى أدنى حد ممكن باستئناف الأنشطة المضطلع بها في قاعات المحكمة اعتباراً من آب/أغسطس 2020، وإتمام الإجراءات قبل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. وفي حالة عدم حدوث أي تطورات جديدة هامة، مثل إلقاء القبض على أحد الهاربين الآخرين من العدالة، ستكون الآلية في وضع يخول لها تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية المتبقية في عام 2021 في حدود موارد ميزانيتها المعتمدة.

60 - وتُعد الآلية حالياً ميزانيتها المقترحة لعام 2022، وهي ستتضمن الاحتياجات اللازمة لمرحلة المحاكمة في قضية كابوغا. وبما أنه من المتوقع النظر في هذه القضية في فرع أروشا، فسيتطلب ذلك الحفاظ في عام 2022 على مستوى الملاك الوظيفي لعام 2021 في هذا الفرع. ومع انتهاء الإجراءات القضائية الرئيسية في فرع لاهاي، تتوقع الآلية تخفيض عدد موظفي ذلك الفرع في عام 2022.

61 - وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كان لدى الآلية ما مجموعه 501 من الموظفين (وظائف بعقود مستمرة ووظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة): 231 وظيفة في فرع أروشا، بما في ذلك المكتب الميداني في كيغالي، و 270 وظيفة في فرع لاهاي، بما في ذلك مكتب سراييفو الميداني. ويضم الملاك الوظيفي للآلية رعايا من 72 دولة عضواً. ومن موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، مثلت النساء نسبة 50,3 في المائة بينما مثل الرجال نسبة 49,7 في المائة، وهو ما ينسجم مع أهداف تكافؤ الجنسين التي

(2) أيدت الجمعية العامة في قرارها 249/75 توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهذا الصدد (انظر A/75/632).

وضعها الأمين العام. وعند النظر في الموظفين من فئة الخدمات العامة، يكون متوسط النسبة المئوية للنساء في الملاك الوظيفي أدنى. ولا تزال الآلية ملتزمة بتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل.

62 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة التوجيهية المعنية بجائحة كوفيد-19 المنشأة في تموز/يوليه 2020 بتيسير عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتصلة بالجائحة من قبل المسؤولين الرئيسيين. وتتألف هذه اللجنة التوجيهية من ممثلين بارزين عن الأجهزة الثلاثة، ويدعمها، حسب الاقتضاء، الفريق المعني بإدارة جائحة كوفيد-19 الأكبر حجماً الذي يتخذ من قلم الآلية مقراً له. وبالتوازي مع بدء حملات التطعيم وتخفيف القيود المتصلة بالجائحة، تستعد الآلية لعودة الموظفين بشكل كامل إلى مبانيها في جميع مراكز العمل، مع ضمان معالجة جميع الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة.

63 - وفي فرع أروشا، وبالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات بالأمانة العامة، أبرمت الآلية في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 اتفاق التسوية النهائية مع المهندس المعماري المكلف بمباني الآلية. وتتواصل المفاوضات مع المقاول، بعد خصم تعويضات التأخير وفقاً لقرار الجمعية العامة 288/73. ورغم العراقيل الناجمة عن الجائحة، قد تواصلت الجهود المبذولة لمعالجة المشاكل في نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات، ويُتوقع إتمام هذه الجهود بحلول منتصف عام 2022.

64 - وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، حصلت الدولة المضيفة في نيسان/أبريل 2019 على ملكية المباني التي تستأجرها الآلية في فرع لاهاي. وتتواصل المفاوضات بشأن عقد الإيجار المقبل، في انتظار أن تُكمل الدولة المضيفة وضع الجدول الزمني لتجديد المباني.

65 - وتعرب الآلية عن خالص امتنانها للدولتين اللتين تستضيفانها، وهما جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا، على التزامهما الطويل الأمد ودعمهما الذي لا يقدر بثمن. وتعرب الآلية عن امتنانها أيضاً لليوسنة والهرسك ورواندا على تيسير وجود المكتبتين الميدانيتين للآلية.

باء - دعم الأنشطة القضائية

66 - واصل قلم الآلية تقديم الدعم للأنشطة القضائية التي تضطلع بها الآلية في كلا الفرعين. وبعد الاضطرار إلى تعليق الإجراءات في المحكمة بسبب الجائحة، نجح قلم الآلية في تيسير عدد من جلسات الاستماع وفي إصدار ثلاثة أحكام.

67 - وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه منذ نقل كابوغا إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عمل فرعاً قلم الآلية معاً بشكل وثيق من أجل دعم الإجراءات السابقة للمحاكمة في قضية كابوغا، ويسراً عقد جلسة تحضيرية في 1 حزيران/يونيه 2021 تمت بحضور جميع المشاركين في قاعة المحكمة. وفي فرع أروشا، ييسر قلم الآلية الإجراءات في قضية نزابونيمبا وآخرين، بما في ذلك الاستماع إلى المرافعات الختامية وإصدار الحكم لاحقاً في 25 حزيران/يونيه 2021. وفي فرع لاهاي، قدّم قلم الآلية الدعم لإجراءات المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بما في ذلك لإصدار الحكم الابتدائي في 30 حزيران/يونيه 2021. وقدّم قلم الآلية الدعم كذلك لإجراءات الاستئناف في قضية ملاديتش، بما في ذلك جلسة الاستئناف المعقودة في 25 و 26 آب/أغسطس 2020، وإصدار حكم

الاستئناف في 8 حزيران/يونيه 2021. وتم التقليل من احتمال تعرّض جميع المشاركين لفيروس مرض كوفيد-19 إلى أدنى حدّ باعتماد تدابير تتضمن إدخال تعديلات على قاعات المحكمة، وتنفيذ تدابير عملية متعلقة بالسلامة، وإصدار سياسات ومبادئ توجيهية، وتيسير مشاركة القضاة والأطراف والشهود عن بُعد، حسب الاقتضاء.

68 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهّز قلم الآلية 2 327 ملفاً قضائياً يبلغ عدد صفحاتها 38 664 صفحة. وقامت دائرتا خدمات الدعم اللغوي التابعتان لقلم الآلية بترجمة الأحكام والوثائق الأخرى إلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية واللغة الكينيارواندية ولغات أخرى، حسب الاقتضاء، وكذلك بتوفير خدمات الترجمة الشفوية. وتضمنت أبرز الإنجازات التي حققتها الدائرتان إكمال ترجمة جميع الأحكام الابتدائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى اللغة الكينيارواندية. وقد أصبحت تلك الأحكام الآن متاحة للعموم في قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحكمة. وتمثل قاعدة البيانات هذه الواجهة المتاحة للعموم لقاعدة البيانات الموحدة للسجلات القضائية للآلية، وهي تضم جميع السجلات القضائية المتاحة للعموم للمحكمتين المخصصتين والآلية. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كانت قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحكمة تتيح إمكانية الاطلاع على أكثر من 355 500 سجل قضائي متاح للعموم، بما في ذلك ما يناهز 29 000 ساعة من التسجيلات السمعية البصرية. ومثّل إطلاق قاعدة البيانات في 1 أيلول/سبتمبر 2020 أحد أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومنذ ذلك الحين استقطبت قاعدة البيانات أكثر من 22 320 زيارة.

69 - وعلاوة على ذلك، قدّم قلم الآلية المساعدة إلى 58 فريقاً من أفرقة الدفاع التي تعمل بأجر أو مجاناً، والتي كانت تضم ما مجموعه 125 عضواً.

70 - وعملاً بالمادة 15 (4) من النظام الأساسي وتمشياً مع التزام الآلية بالكفاءة، يواصل قلم الآلية الاحتفاظ بقوائم المرشحين المؤهلين كي يتسنى تعيين الموظفين على وجه السرعة لدعم مزيد من الإجراءات القضائية، لا سيما فيما يتعلق بقضية كابوغا أو في حالة إلقاء القبض على هارب آخر.

جيم - تقديم الدعم للأنشطة المقررة الأخرى

1 - مؤازرة الشهود وحمايتهم

71 - تتحمل الآلية مسؤولية حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمتين المخصصتين، والشهود الذين مثّلوا أمام الآلية أو الذين يُحتمل أن يمثّلوا أمامها. وحالياً، يستفيد نحو 3 150 شاهداً من تدابير الحماية.

72 - وتكفل وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم في كلا الفرعين توفير الأمن للشهود بتقييم ما يتعرضون له من تهديدات وتنسيق الاستجابة للمتطلبات الأمنية. وتضمن الوحدة أيضاً الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالشهود المشمولين بالحماية، وتظل على اتصال بالشهود فيما يتعلق بطلبات إلغاء تدابير الحماية القضائية أو تعديلها أو تعزيزها. وقد نفذت الوحدة 38 أمراً قضائياً متعلقاً بشهود مشمولين بالحماية وبمسائل أخرى متصلة بالشهود، ويسّرت القرارات التي اتخذها الرئيس بشأن طلبات الإفراج المبكر بتقديم معلومات شاملة متصلة بالشهود عند الطلب.

- 73 - وواصلت العيادة الطبية بمكتب كيغالي الميداني تقديم المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية للشهود، مع التركيز على الشهود الذين كانوا من ضحايا العنف الجنسي أو الجنساني خلال الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا.
- 74 - وعلاوة على ذلك، يسرت وحدة مؤازرة الشهود وحمائيتهم في فرع أروشا مثل 12 شاهدا أمام القضاء، من بينهم متهمان، أدلوا بشهاداتهم في قضية نزابونيمبا وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.
- 75 - وواصلت وحدة فرع لاهاي دعم الأنشطة المتصلة بالشهود في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وقد شمل هذا الدعم تيسير مثل خمسة شهود أمام القضاء.

2 - مرافق الاحتجاز

- 76 - في 30 حزيران/يونيه 2021، كان مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا يُؤوي مدانًا واحدًا في انتظار نقله الوشيك إلى الدولة المكلّفة بتنفيذ الحكم، وذلك عقب صدور الحكم الابتدائي في قضية نزابونيمبا وآخرين.
- 77 - وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كانت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي تُؤوي ثلاثة محتجزين هم: كابوغا الذي يُحتجز مؤقتًا في لاهاي، فضلًا عن ستانيشيتش وسيماتوفيتش اللذين أنهى الإفراج المؤقت عنهما في انتظار صدور الحكم الابتدائي بشأنهما في 30 حزيران/يونيه 2021. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضًا، نقل مدانان إلى دولتين لقضاء مدة عقوبتهما، بينما كان أحد المدانين في انتظار النقل إلى الدولة المكلّفة بتنفيذ الحكم، وأعيد مدان آخر من دولة مكلّفة بتنفيذ الحكم إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. ولهذا لا تزال لاهاي تُؤوي أيضًا مدانين في انتظار نقلهما.
- 78 - واحتفظ كلا مرفقي الاحتجاز بطاقة استيعابية تسمح بعودة الأفراد الذين سبق الإفراج عنهم في انتظار اختتام الإجراءات الجارية في الآلية.

3 - تنفيذ الأحكام

- 79 - تعتمد الآلية كثيرًا على تعاون الدول لتنفيذ الأحكام. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كانت الآلية تشرف على تنفيذ العقوبات المفروضة على 49 فردًا.
- 80 - وكان ما مجموعه 28 شخصًا أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقضون مدة عقوبتهم في ثلاث دول، بينما يقضي 21 شخصًا أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مدة عقوبتهم في 12 دولة.
- 81 - وتعرب الآلية عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء التي تحملت مسؤوليات إضافية بالموافقة على تنفيذ العقوبات المفروضة على شخص أو أكثر من المدانين، وللدول الأخرى التي تنظر في إمكانية تنفيذ العقوبات في المستقبل. فبدون هذا الدعم الحاسم، لن تتمكن الآلية من الوفاء بولايتها.

4 - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

- 82 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهّز قلم الآلية 67 طلبًا من طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية أو الأطراف في الإجراءات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالإجراءات القضائية الوطنية المتصلة بجرائم الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا أو النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.

5 - نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين أُفِرَج عنهم

83 - واصلت الآلية مساعيها الاستباقية الهادفة إلى إعادة توطين الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو أفرجت عنهم، بوسائل شملت عقد اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء. ورغم تلك المساعي، ظل عدد هؤلاء الأشخاص الموجودين في أروشا تسعة أشخاص، مما يلقي عبء مسؤولية كبيرة على المؤسسة. وتذكّر الآلية بقرار مجلس الأمن 2529 (2020)، وتحث الدول الأعضاء على زيادة جهودها الرامية لإيجاد حل دائم لهذه المسألة التي ظلت مطروحة منذ أكثر من 17 عاما.

6 - رصد القضايا المحالة

84 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية رصد ثلاث قضايا أُحيلت إلى رواندا بمساعدة مجانية من القسم الكيني للجنة الحقوقيين الدولية.

85 - وأصبحت قضية نتاغانزوا في مرحلة الاستئناف، بعد صدور الحكم الابتدائي في 28 أيار/مايو 2020. وأصدرت محكمة الاستئناف في رواندا حكم الاستئناف في قضية أوينكيندي في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقدم جان أوينكيندي طلبا لمراجعة حكم الاستئناف إلى المحكمة العليا لرواندا في 21 كانون الثاني/يناير 2021، والمحكمة بصدد النظر في طلبه حاليا. وعلاوة على ذلك، في 7 أيار/مايو 2021، أكدت محكمة الاستئناف في رواندا الحكم الابتدائي الصادر في 20 نيسان/أبريل 2017 في قضية مونيغيشاري.

86 - وواصلت الآلية أيضا رصد آخر قضية متبقية من القضايا التي أُحيلت إلى فرنسا بمساعدة مراقب داخلي من الآلية. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2021، أمرت دائرة التحقيق بتوجيه لائحة اتهام وبإحالة قضية بوسيباروتا إلى محكمة الجنايات في باريس. ومن المقرر أن تجري المحاكمة خلال الفترة من 9 أيار/مايو إلى 1 تموز/يوليه 2022.

87 - وأخيرا، في القضية التي أحالتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى صربيا في آذار/مارس 2007، اتضح أن المتهم غير مؤهل للمثول أمام القضاء بعد ذلك بوقت قصير. ورغم الاستمرار في إطلاع مكتب المدعي العام على أي تطورات بشأن صحة المتهم، فلا يتوقع أن يطرأ أي تغيير على وضعه.

7 - إدارة المحفوظات والسجلات

88 - إن قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية مسؤول حاليا عن إدارة 4 400 متر طولي من السجلات المادية وحوالي ثلاثة بيتابايت من السجلات الرقمية الناشئة عن المحكمتين المخصصتين والآلية.

89 - وواصلت الآلية إدخال سجلات رقمية في نظامها الخاص بالحفظ الرقمي. وقد أُدخل حتى الآن 240,8 تيرابايت من السجلات الرقمية، بما في ذلك 203 827 ملفا في أشكال متنوعة. وبدأ قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية أيضا حفظ التسجيلات السمعية البصرية المخزنة حاليا على وسائط مادية قديمة في فرع لاهاي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تقييم أكثر من 51 300 سجل من السجلات السمعية البصرية المادية لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالحفظ. وواصل فرع أروشا إنشاء تسجيلات سمعية بصرية متاحة للعموم للإجراءات القضائية التي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مما أتاح 991 ساعة إضافية من التسجيلات.

90 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ردّ قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية على 143 استفسارا وطلبا متعلقا بالاطلاع على المحفوظات. وأحرز القسم مزيدا من التقدم صوب وضع فهرس متاح للجمهور يتضمن وصفا لمحفوظات المحكمتين المخصصتين، ويُتَوَقَّع أن يصبح هذا الفهرس متاحا في عام 2022. وفي 9 نيسان/أبريل 2021، أطلقت الآلية معرضا على الإنترنت لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا في عام 1994، وللتفكير في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

8 - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

91 - واصل مكتب العلاقات الخارجية التوعية بولاية الآلية وعملها بالتفاعل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومجموعات الضحايا، والجمهور، ووسائل الإعلام. ويسرّ مكتب العلاقات الخارجية أيضا اطلاع الجمهور ووسائل الإعلام على الإجراءات القضائية للآلية.

92 - وفي فرع لاهاي، واصلت الآلية، بدعمٍ من الاتحاد الأوروبي وسويسرا، العمل على تنفيذ مشروع يركز على تعريف المجتمعات المتضررة والأجيال الشابة في منطقة يوغوسلافيا السابقة بإرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالعمل الجاري الذي تضطلع به الآلية، وعلى تيسير الاطلاع على المحفوظات.

سادسا - خاتمة

93 - كما يتضح من هذا التقرير، واصلت الآلية التكيف مع مختلف معطيات واقع العمل الجديد الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية. وبفضل مثابرة الآلية ومرونتها والإجراءات السريعة التي اتخذتها، لم تتمكن الآلية من ضمان استمرارية تصريف الأعمال طوال تلك الفترة فحسب، بل إنها نجحت في قطع أشواط كبيرة نحو الوفاء بولايتها. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى إصدار ثلاثة أحكام هامة وفقا للجدول الزمني المحددة، ودون المساس بحقوق المتهمين أو بصفة وسلامة المشاركين في الإجراءات. وستستغل الآلية هذا الزخم لإحراز مزيد من التقدم صوب القيام بواجباتها، مع التركيز بشكل خاص على المرحلة التالية من عبء عملها القضائي الأساسي.

94 - وعلاوة على ذلك، تعاملت الآلية مع التحديات التي واجهتها على أنها فرصة سانحة لزيادة الاتصال والتنسيق بين الأجهزة الثلاثة ومركزي العمل، ولمواصله ترشيد عملياتها. وهكذا، وفي مواجهة ظروف غير متوقعة وصعبة للغاية، برهنت الآلية على التزامها الثابت بالحفاظ على الجداول الزمنية المحددة مسبقا، ونجحت عموما في إحراز تقدم نحو إنجاز عملها الهام. وهكذا ظلت تمثل نموذجا ناجحا على إجراء محاكمات جنائية دولية بكفاءة.

95 - ولولا ما أبداه القضاة والموظفون وأعضاء أفرقة الدفاع من تقان كبير وعمل جاد وسعة حيلة بمواصلة عملهم الحيوي طوال سنة في غاية الصعوبة، لما تمكّنت الآلية من تحقيق إنجازاتها. وتود الآلية أن تعرب عن امتنانها أيضا للدولتين المتميزتين اللتين تستضيفانها وهما جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا. وأخيرا، تعرب الآلية عن خالص تقديرها للدعم المستمر الذي يقدمه إليها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.